إن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا ولا في حرف غير أل ولا في ماض ثلاثي
ولا رباعي ولا في اسم مصدر الخماسي والسداسي وأسماء العشرة المذكورة
التي كان ينبغي أن يزيد أيم لغة في أيمن فيكون للأسماء غير المصادر اثني عشر
وإن قيل في ابنم حرف اللام نقل أو ابنم هو ابن وزيدت الميم ويبدل همز الوصل
المفتوح مدا في الاستفهام وهو الأرجح أو يسهل بين بين الهمزة والألف مع أل
ولا يحذف المكسور في نحو أغنثناهم سحريا استغفرت لهم لئلا يلتبس
الاستفهام بالخبر ولا خفى أن همز الوصل لا يثبت في الدرج إلا لضرورة كما مر
وفي قول الأعشى عنترة والابن الله يمينك بالمر أو اقصا وقال السهيلي من جوعا
ومنه قوله لا نحو إن إذا الرجال تشاجروا أو أنت حبلا فيلك
ووقف بالوجهين في مواضع من النظم إن نحو الذكرين الخ من خاتمة
في مسائل الأولى اعلم لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات
وجوب الفتح وذلك في المبدوء بها أل وجوب الضم وذلك في نحو انطلق
واستخرج مبنيين للمفعول وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقتل
واكتب واغزي وامشوا اقضوا ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض
جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزي قالوا ابن الناظم وفي تكملة أبي علي أنه يجب
إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضم الهمزة وفي التسهيل أن همزة الوصل
تشم قبل الضم المشم ورجحان الفتح على الكسر وذلك في ايمن وايم ورجحان
الكسر على الضم وذلك في المفعول ووجوب الكسر وذلك فيما بقي وهو الأصل
الثالثة قد علم أن همزة الوصل إنما جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن
فإذا تحرك ذلك الساكن استغني عنها نحو استتر إذا قصد إدغام فاء الافتعال
فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل ستر ومن ذلك لام التعريف إذا نقلت حركة
الهمزة إليها نحو الأحمر فلك وجهان إثبات الهمزة فتقول الحمر قام ويضعف
لحمر قام والعلة أن النقل للإدغام أكثر من النقل لغير الإدغام الـ
الرابعة إذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جاز محرك جاز ضم
وضمة نحو أن اقتلوا وانقص الرابعة مذهب البصريين أن أصل همزة

الوصل

الوصل الكسر وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضمت في بعضها إتباعا وذهب
الكوفيون إلى أن كسرها في اضرب وضمها في اسكن إتباعا للثالث ورد عليهم
الفتح في اعلم وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر بالخبر والله أعلم

الإبدال

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالا شائعا لغير إدغام فإن
الإبدال للإدغام لا ينظر إليه في هذا الباب لأنه يكون في جميع حروف المعجم إلا الألف
كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه في هذا الباب من حروف الزيادة ذكر الحروف ويريد بالإبدال
ما يشمل القلب إذ كل منهما تغيير في الموضع إلا أن الإبدال إزالة والقلب إحالة ومن
ثم اختص بحروف العلة والهمزة لأنه تقارب حروف العلة بكثرة التغيير وذلك كما
في قام أصله قوم فالعين منقلبة عن واو وفي الأصل وموسى العين عن الياء وراس العين عن
الهمزة وإنما ليس لثبوته باستحالة الفاء والنون لا يختص كالمد منه وكذا العوض
التعويض فإن العوض يكون في غير موضع المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء
سفيريج ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين اسطاع كما تقدم وتضمن الناظم
هذا الباب أربعة أحكام من التصريف الإبدال والقلب والنقل والحذف وأشار إلى
حصر حروف البدل الشائع في التصريف بقوله أحرف الإبدال هدأت
موطيا وخرج بالشائع البدل الشاذ نحو إبدال اللام من نون أصيلان تصغير أصيل
على غير قياس كما مر ومغيربان في قوله وقفت فيها أصيلالا أسائلها
أعيت جوابا ومن ضاد اضطجع في قوله مال إلى أرطاة حقف فالطجع
والقليل نحو إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كقوله
خالي عويف وأبو علج المطعمان اللحم بالعشج وبالغداة كتل
البرنج يقلع بالود وبالصيصج وربما أبدلت دون وقف كقولهم في الأيل
أجل ودون تشديد كقوله لاهم إن كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج
يأتيك بج أقمر نهات ينزي وفرتج ومن همزة عمعمة قضاعة ومعنى
هدأت سكنت وموطيا من أوطأته جعلته وطيا فالياء فيه بدل من
الهمزة وذكر الهاء زائدة على ما في التسهيل إذ جعله فيه في طويته دائما

Copyright © King Saud University